جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية

د. سعود ضحيان الضحيان

٢٠٠٤م

دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية

د. سعود ضحيان الضحيان

٣ . دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية

تعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة من أهم العوامل في صعوبة تكيف البعض مع تلك التغيرات، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع ودخول البعض مع التغيرات، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع ودخول فئات عديدة من المجتمع مثل فئة صغار السن وزيادة معدلات ارتكاب الجريمة من قبل النساء. وواكب تلك الزيادة تنوع في نوعية الجرائم، فالجرائم المالية وجرائم المخدرات، والجرائم الأخلاقية أصبحت تطغى على خارطة الجريمة. ومع زيادة تلك المعدلات زادت أعداد النزلاء في المؤسسات العقابية خاصة صغار السن.

ذلك الوضع ساهم في تعقيد المشكلة فالأعداد الكبيرة للنزلاء مع ثبات القدرات جعل معادلة إصلاح النزلاء من المهام الصعبة إن لم تكن من المستحيل. حيث تفتقر المؤسسات العقابية في جميع الدول العربية إلى البرامج الإصلاحية الهادفة إلى تنمية مهارات نزلائها وإعادة اندماجهم في المجتمع مرة أخرى. وتبذل تلك المؤسسات جهوداً كبيرة لتغيير وضع تلك المؤسسات بحيث تأخذ دوراً أساسيا في عمليات التأهيل وتنمية قدرات نزلائها.

وتأخذ برامج الإصلاح والتأهيل أشكالاً عدة، ومن أهم تلك البرامج، البرامج التعليمية.

٣ . ١ البرامج التعليمية والتربوية

تعمد جميع المجتمعات إلى توفير فرص التعلم لجميع الأفراد، خاصة بعد الإعلان الدولي لمؤتمر داكار في السنغال عام ٢٠٠٠، الذي سعى إلى حث دول العالم على توفير فرص التعلم للجميع، هذا الأمر خلق نوعاً من المسؤولية المجتمعية لتحقيق ذلك الهدف.

وتعد المؤسسات العقابية من المؤسسات الاجتماعية كسائر باقي المؤسسات الاجتماعية لها رسالة محددة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة. ونظراً لارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم وخاصة من صغار السن واتصاف الأغلبية منهم بانخفاض مستويات التعلم لديهم أوجد حاجة ملزمة لتلك المؤسسات في توفير فرص التعلم لنزلائها.

إن تحقيق ذلك الهدف مرتبط بمجموعة من العوامل، وهذه العوامل هي :

- وظيفة المؤسسات العقابية.
- مباني المؤسسات العقابية.
- تشغيل المؤسسات العقابية.
- البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية.
- الخدمة الاجتماعية والبرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية.

٣ . ١ . ١ وظيفة المؤسسات العقابية

تعد إدارة المؤسسات العقابية حجر الزاوية في تطبيق أي برنامج تعليمي في تلك المؤسسات، فالجانب الأمني في تلك المؤسسات يعد الهاجس

الرئيس في برنامج العمل اليومي لتلك الإدارات. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات تقع تحت إشراف وزارات العدل، إلا أن الجانب الأمني يبقى هو المسيطر في تلك المؤسسات. ونظراً لما يمثله الجانب الأمني من أولوية في برامج المؤسسات العقابية، فإن البرامج التعليمية تأتي لاحقاً.

٣ . ١ . ٢ مباني المؤسسات العقابية

يعد المبنى بما يتضمنه من تجهيزات يساعد على تحقيق أكبر عائد من تطبيق البرامج التعليمية. وحيث إن معظم تلك المؤسسات لم يراع فيها عند تصميمها تطبيق البرامج التعليمية، وحتى في حالة مراعاة ذلك، فقد ساهمت زيادة أعداد النزلاء في تحويل كثير من المرافق إلى عنابر للنزلاء على حساب البرامج التعليمية والإصلاحية، من هنا يتضح مدى ما يمثله المبنى كأحد أهم العقبات التي يمكن أن تواجه تطبيق البرامج التعليمية. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن ما يطبق من برامج تعليمية لا يتعدى مراحل التعليم الأولية، وإن كانت بعض المؤسسات العقابية مكنت عدداً من نزلائها متابعة مراحل التعليم العالي.

٣ . ١ . ٣ تشغيل المؤسسات العقابية

يتولى تشغيل المؤسسات العقابية الجهات الأمنية (وزارات الداخلية) في الغالب في حين تشترك وزارات العدل في الإشراف في البعض الآخر. وتتولى وزارات العدل في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) الإشراف الكامل على المؤسسات العقابية. وعلى الرغم من ذلك فإن الهاجس الأمني يبقى هو المسيطر في تلك المؤسسات.

٣ .١ .٤ البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية

عمدت كثير من المؤسسات العقابية على إدخال كثير من البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيليةفي تلك المؤسسات بل إن البعض غير أسماء تلك المؤسسات العقابية لتصبح إصلاحيات بناء على ما تقدمه من برامج، وعلى الرغم من ذلك الاتجاه، إلا أنه ظل رمزياً، فكثير من تلك البرامج لا يتوافق مع تطلعات المجتمع واحتياجاته، فتلك البرامج لا تقبل إلا أعداداً قليلة من النزلاء كما أنها تتعثر في كثير من الأحيان نتيجة للمتطلبات المالية وتأمين المواد اللازمة لتنفيذ تلك البرامج. وتتصف بعض تلك البرامج بالثانوية فهي لا تواكب التطور السريع في عمليات الإنتاج. أما ما يتعلق بالبرامج التعليمية فأغلبها محصور ببرامج محو الأمية، وتغلب على البرامج المقدمة رغبة النزيل دون أن يواكب ذلك تدخل من إدارة المؤسسات العقابية أي جهود لحث النزلاء على مواصلة التعليم.

٣ .١ .٥ الخدمة الاجتماعية والبرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الداعمة لتنفيذ البرامج الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية بالإضافة إلى دعم البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية.

فالخدمة الاجتماعية في المؤسسات العقابية هي العمود الفقري لدعم برامج تلك المؤسسات بمختلف أنواعها. ويتولى الأخصائي الاجتماعي مسؤولية مهام عمليات الدعم لجميع برامج المؤسسات العقابية، وعلى الرغم من وضوح هذا الدور في دول العالم الغربية، فإن ذلك الدور ما زال يصطدم بعدة عوامل ساهمت في تحجيم ذلك الدور، ولتوضيح ذلك نلقي مزيداً من الضوء على مجموعة من المحددات التي تساهم في رفع قدراته وبالتالي

رفع نتائج تلك البرامج وبخاصة البرامج التعليمية . وتأخذ تلك العوامل ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي :

ـ محور الأخصائي الاجتماعي :

سبق أن أشرنا إلى أن الأخصائي الاجتماعي يمثل العمود الفقري في دعم البرامج الاجتماعية والتعليمية والتأهيلية داخل المؤسسات العقابية ، ونظراً لافتقار تلك المؤسسات إلى الأخصائي الاجتماعي المؤهل غير أن الواقع مختلف تماماً للأسباب التالية :

- تفتقر برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في مجملها لإعداد أخصائي قادر على التعامل مع الوضع الخاص للمؤسسات العقابية ، فبرامج تعليم الخدمة الاجتماعية تفتقر إلى تخصصات مكثفة في آليات العمل في تلك المؤسسات . فالأخصائي يتخرج بتخصص عام يمارس العمل بموجبه في أي مؤسسة اجتماعية سواء كانت مدرسة أو مستشفى أو مؤسسة عقابية ، من هنا نجد أن الأخصائي غير متخصص في مجال العمل في المؤسسات العقابية ، فهو يمارس العمل بدون إطار علمي وعملي للمهنة .
- التوزيع الآلي في التوظيف ، فالأخصائي الاجتماعي يتوجه للعمل في المؤسسات العقابية بناء على نظام العمل في المجتمع ، فالتوجيه الآلي لخريجي أقسام وكليات الخدمة الاجتماعية للعمل لا يراعي قدرات الأخصائيين وطبيعة العمل في المؤسسات التي يعملون بها . ويعد هذا الأمر من أهم الأمور التي تحد من قدرات الأخصائيين الاجتماعيين .

- ندرة البرامج التدريبية على رأس العمل لتطوير أداء الأخصائيين الاجتماعيين، فالأخصائي الاجتماعي كما سبق أن أشرنا غير مؤهل تأهيلاً خاصاً للعمل في المؤسسات الاجتماعية، وهو بحاجة لصقل قدراته لتفعيل دوره داخل تلك المؤسسات العقابية.

- قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات العقابية، فنجد أن نسبة عدد الأخصائيين الاجتماعيين إلى النزلاء عالية جداً، قد تصل إلى (١ : ٢٠٠٠). هذا الأمر يعني استحالة قيام الأخصائي بدوره المتوقع منه، بل إن هناك بعض المجتمعات التي لم تعترف بدور الخدمة الاجتماعية في المجتمع، بل لا توجد أقسام علمية في الجامعات تخرج أخصائيين اجتماعيين، وهذا الوضع يعني أن تنفيذ البرامج التعليمية إن وجد فهو يتم بدرجة متواضعة، بعيدة كل البعد عن العمل الاجتماعي الحقيقي.

- إدارات المؤسسات العقابية والعمل الاجتماعي :

تتولى إدارات المؤسسات العقابية مجموعة من الوظائف الأمنية وتنفيذ البرامج التعليمية والتأهيلية، غير أن الأدوار تتصادم، فالدور الأمني يكاد يطغى على كافة الأدوار. وتمثل إدارة المؤسسات العقابية عقبات أمام الأخصائي الاجتماعي للأسباب التالية :

- عدم إدراك العاملين (الأمنيين) في إدارة المؤسسة لدور الأخصائي الاجتماعي ما يسبب من تضارب في العمل، بل إنه في بعض الأحيان قد يؤدي إلى توقف الأخصائي عن أداء عمله، نتيجة لتأثير قوة السلطة التي يتمتع بها العاملون في إدارة تلك المؤسسات.

- عدم تضمين البرامج الإعدادية للعاملين في المؤسسات العقابية من الضباط والجنود على مواد توعوية بمهام الأخصائي الاجتماعي، ومدى قدرته في تفعيل البرامج الاجتماعية، والتعليمية، والتأهيلية.
- تكليف الأخصائيين في المؤسسات العقابية بأعمال ثانوية، وإهمال الجانب الخاص بتنمية قدرات النزلاء، وهذا راجع في المقام الأول إلى عدم إدراك العاملين في المؤسسة العقابية للدور المتوقع للأخصائي الاجتماعي.
- الاعتقاد الخاطئ نحو البرامج التعليمية والتأهيلية من قبل العاملين في تلك المؤسسات، ومدى ما يمكن أن تسهم به في مجال التخفيف من السلوكيات العدوانية للنزلاء.

ـ قدرات المؤسسات العقابية :

تعد قدرات المؤسسات العقابية من حيث تنفيذ البرامج التعليمية والتأهيلية مرتبطة بقدرات تلك المؤسسات المالية والمادية والبشرية، وفيما يلي نسلط الضوء على قدرات المؤسسات العقابية بشيء من التفصيل على النحو التالي :

- يمثل وضع المبنى للمؤسسات العقابية إحدى أهم العقبات أمام تنفيذ البرامج التعليمية والتأهيلية، فتلك المباني صممت في الأصل لأداء الدور الأمني المتمثل في الحفاظ على النزلاء وعدم تمكينهم من الهرب.
- تتطلب البرامج التعليمية مجموعة من الحجرات والمعدات، غير أن اكتظاظ تلك المؤسسات بأعداد تفوق ما خطط للمبنى من احتوائه جعل إدارة السجن تستثمر أي فراغ داخل تلك المباني، وتعمل على تحويله إلى قاعات للنزلاء، هذا الأمر جعل تنفيذ البرامج التعليمية

أمراً يصعب تنفيذه في معظم الأوقات، وإن تم ذلك يكون بصورة رمزية، مع عدم إتاحة الفرصة لمن يرغب في مواصلة التعليم على تحقيق هدفه.

٣ . ٢ أداء المؤسسات العقابية في الغرب

بعد هذا التناول لوضع المؤسسات العقابية في المجتمع العربي، وللرغبة في وضع تصور للدور المنوط بالأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات العقابية سوف نسلط الضوء على أداء المؤسسات العقابية في الغرب، والدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي في مجال تنفيذ البرامج التعليمية على وجه الخصوص.

تقوم سياسة البرامج التعليمية في المجتمع الأمريكي على مبادئ أساسية هي:

- تأثير تطبيق البرامج التعليمية في السجون.
- تحديد أنسب السياسات التعليمية للتطبيق.
- تشريع السنن والقوانين المناسبة لتلك البرامج.
- تحديد أنسب الطرق لتفعيل وتطبيق البرامج التعليمية.
- اختيار أنسب الطرق لتعليم نزلاء المؤسسات العقابية.

وفي آخر تقرير عن المؤسسات العقابية وخصائص النزلاء التعليمية وجد أن نسبة المتعلمين من النزلاء الذين وصلوا حتى الصف السادس (٥٠٪) في حين أن نسبة الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية (٧٥٪). وقد جاء في التقرير نتائج أخرى أكثر وصفاً لحالة النزلاء من الشباب، وقد كانت على النحو التالي:

- (٧٥٪ إلى ٩٠٪) من نزلاء المؤسسات العقابية الأحداث لديهم صعوبات في التعلم.
- (٥٠٪) منهم غير ملمين بأي مهنة.
- (٩٠٪) منهم تركوا التعليم في مراحل مختلفة.

أما فيما يتعلق بخصائصهم الاجتماعية جاء تقرير وزارة العدل الأمريكية في عام ١٩٨٦ أن :

- (٦ , ٩٥٪) من النزلاء ذكور و(٤ , ٤٪) نساء.
- (٤ , ٨٥٪) منهم أعمارهم تقع بين ١٨ و٣٩ سنة.
- (٢ , ٦٠٪) من النزلاء لديهم أولاد.
- (٥٠٪) منهم لم يسبق لهم أن توظفوا.
- (٨٤٪) من الذين توظفوا كانوا إما عمالاً أو عمالاً أنصاف مهرة.
- (٧٠٪) من النزلاء قدموا من بيئة أسرية مخلخة.
- (١٩٪) منهم لديهم مشكلات متعلقة بالمخدرات أو الكحول.
- (٤٣٪) من النزلاء البالغين كانت لهم مشكلات ذات طابع أمني.

يلاحظ من خلال العرض لتلك الأرقام مدى الوضع الخاص لنزلاء المؤسسات العقابية. وتشير الأرقام إلى الوضع الحرج للمستوى التعليمي لهم في أرقى دولة في العالم، وللأسف لا توجد دراسات مباشرة تتم على المؤسسات العقابية في المجتمع العربي، لأنها مازالت تقفل أبوابها أمام الباحثين.

ويلاحظ أيضاً أن الدراسات التي أجريت على السجون الأمريكية أن مستوى التعليم المنخفض مرتبط بصورة كبيرة مع النزلاء ذوي التعليم

المنخفض . وهذا يبين أهمية رفع المستوى التعليمي للنزلاء لكي يتمكنوا من الحصول على عمل مناسب يساعدهم على الحصول على عمل بعد الإفراج عنهم (Newman) .

أما فيما يتعلق بالجانب الأوربي فنجد أن المجلس الأوربي (لجنة الوزراء) قد أصدر توصية رقم (R (89) 12) حول التعليم في السجون، وذلك في اجتماع اللجنة في ١٣/ ٠/ ١٩٨٩م خلال اجتماع وكلاء الوزراء رقم ٤٢٩ . وقد ورد في تلك التوصية :

- الإقرار بأن الحق في التعليم أمر أساسي .
- الإقرار بأهمية التعليم في تطوير وتنمية الأفراد والمجتمع .
- الإقرار بارتفاع نسبة التعليم المنخفض لنزلاء المؤسسات العقابية، وقلة من لديهم خبرات تعليمية ناجحة، ومن هنا فإن هناك حاجة ماسة لتطبيق برامج تعليمية .
- الإقرار بأن تطبيق البرامج التعليمية في السجون سوف يسعد النزلاء ويحسن ظروفهم عند الإفراج عنهم .
- الإقرار بأن تطبيق البرامج التعليمية سوف يؤدي إلى سهولة اندماج النزيل في المجتمع بعد الإفراج عنه .

أما التوصية رقم (R(87)3) المتعلقة بأنظمة السجون في الدول الأوربية، وكذلك التوصية رقم (R (81) 17) والمتعلقة بتعليم الكبار، فقد جاءنا بما يلي :

- جميع النزلاء لديهم الفرصة في الالتحاق بمختلف البرامج التعليمية والتعليم المهني والاجتماعي وخدمات المكتبة .
- يجب أن تكون البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية شبيهة بالبرامج المطبقة في المجتمع من حيث نوعيتها وقوتها .

- يجب على جميع القائمين على إدارة المؤسسات العقابية تقديم جميع التسهيلات ودعم تطبيق البرامج التعليمية قدر المستطاع .
- يجب القيام بجميع ما يمكن عمله لتشجيع النزلاء على المشاركة في البرامج التعليمية .
- يجب توظيف التعليم المهني لتنمية قدرات النزلاء . وتهيئتهم لسوق العمل بعد الإفراج عنهم .
- تمكين جميع النزلاء من زيارة المكتبة ولو مرة في الأسبوع كحد أدنى .
- تطبيق وتشجيع تنفيذ برامج التعليم البدني وممارسة الرياضة للنزلاء .
- أهمية التعليم الاجتماعي ، وتضمينه عناصر تطبيقية تساعد النزلاء على ممارسة حياتهم اليومية داخل السجن بصورة طبيعية مع تأهيليهم على العودة إلى المجتمع بعد الإفراج بصورة سلسة .
- العمل على مساعدة النزلاء على الحصول على فرص الالتحاق بأي برنامج تعليمي خارج السجن في حالة عدم توفر ذلك داخل المؤسسة العقابية .
- مساهمة المؤسسات التعليمية خارج السجن في تقديم ورفع مستوى تلك البرامج .
- يجب العمل على مساعدة النزلاء على مواصلة تعليمهم بعد الإفراج عنهم .
- يجب تأمين المصادر المالية والتجهيزات التعليمية لتطبيق البرامج التعليمية المختلفة (توصيات وزراء مجلس الدول الأوربية) .

إن تأثير البرامج التعليمية في النزلاء جلي ولا يقبل الشك ، فما أشارت إليه الدراسات عن واقع نزلاء المؤسسات العقابية من انخفاض المستوى التعليمي لهم ساهم في تورطهم بقضايا إجرامية ، وبالتالي دخولهم إلى السجن ، وحتى بعد الإفراج عنهم يعودون مرة أخرى نتيجة لعجزهم على

التكيف مع المجتمع مرة أخرى، وضعف فرص الحصول على مهنة، الأمر الذي يعبر عن رفع تكلفة الجريمة بالمجتمع.

٣ .٣ التعليم عن بعد

يعد واقع التعليم في المجتمع العربي في المؤسسات العقابية غير مرضي، وقد يعود ذلك بالدرجة الأولى لضعف إمكانات تلك المؤسسات، وعدم توفر أماكن لتطبيق البرامج التعليمية، غير أن تطور وسائل التقنية الحديثة ساهم بصورة فعالة في إيجاد طرق سهلة الكلفة لتطبيق برامج تعليمية عند تعذر قدرات تلك المؤسسات عن تلبية متطلبات البرامج التعليمية. ولعل التعليم عن بعد يعد من أهم الوسائل في تطبيق البرامج التعليمية المختلفة وبأقل تكلفة.

وتساهم برامج التعليم عن بعد في تمكين النزلاء من مواصلة التعليم من خلال المشاركة ضمن حدود السجن، وخلال تنقلهم ضمن تنظيماته المختلفة (Judson).

وعلى الرغم من قناعة الكثير من المسؤولين في المجتمع بأهمية البرامج التعليمية فإن هناك عقبات كثيرة تواجه تطبيق البرامج، على الرغم من أن التحديات التي تواجه المجتمع ومن أهم تلك التحديات:

- أن (٥٠٪) من جميع نزلاء المؤسسات العقابية، و(٧٥٪) من النزلاء من صغار السن يعودون إلى السجن مرة أخرى خلال عامين من الإفراج عنهم. ولعل الذين يفرج عنهم دون إلحاقهم بعمل يعودون إلى السجن مرة أخرى بصورة أكبر من أولئك الذين يفرج عنهم وقد ألحقوا بعمل.
- التقليل من نتائج الإحصاءات التي تعد عن المؤسسات العقابية، وعدم

تفسيرها بصورة صحيحة، فقد أشارت الدراسات أن واحداً من عشرة تم تأمين عمل له قبل الإفراج عنه. وهذا رقم مخيف (أما الواقع في المؤسسات العقابية في المجتمع العربي فهو واقع مختلف، فتوفير فرص عمل لنزلاء المؤسسات العقابية بعد الإفراج عنهم أمر غير وارد في نظام تلك المؤسسات، وما يتم لا يتعدى محاولات فردية وبجهود تطوعية). إن مستويات التعليم المنخفضة وضعف الخبرات المهنية ساهمت في تصاعد حجم تلك المشكلة.

٣ . ٤ التصور المقترح

- يجب إتاحة فرص التعلم لجميع نزلاء المؤسسات العقابية دون أي استثناء للنوع أو العمر أو المرحلة التعليمية.
- تشجيع النزلاء على الالتحاق بالبرامج التعليمية تبعاً لقدرات كل نزيل، وكذلك تأهيل النزلاء بالخبرات المهنية.
- التواصل بين المؤسسات العقابية ومنفذي البرامج التعليمية والمهنية من جهة والمؤسسات التي تعمل على التوظيف لتحديد نوعية ودرجة البرامج التعليمية والمهنية للمساعدة على رفع فرص التوظيف للمفرج عنهم، هذا الأسلوب سوف يحقق فاعلية لتلك البرامج، وعدم قصرها على محاولات فردية وجهوداً فردية قد لا تحقق فائدة للملتحقين بتلك البرامج من النزلاء.
- ربط البرامج التعليمية والمهنية باحتياجات المجتمع الوظيفية، بحيث تحقق فرصة أفضل للنزيل في الحصول على عمل.
- يجب وضع حد أدنى لما يمكن أن تقدمه البرامج التعليمية والتأهيلية، ويجب أن تلزم المؤسسات العقابية بتنفيذ ذلك.

- وضع خطة زمنية لما يمكن أن تقدمه تلك البرامج من خلال وضع معايير لتصميم تلك البرامج والإشراف على تنفيذها من قبل جهات خارجية.
- يجب وضع خطط طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى وتقديم تلك الخطط سنوياً من خلال وضع مقاييس اختبار تبين مدى تحقيق تلك البرامج لما وضع لها من أهداف على أن تتولى ذلك جهات خارجية.
- يجب احترام وتقديم النزلاء وأوضاعهم المعيشية وتصورهم لمستقبلهم.
- ترك الحرية الكاملة لهم في اختيار البرنامج الذين يريدون الالتحاق به سواء كان تعليميا أو مهنياً (بعد التوجيه من قبل الاخصائي الاجتماعي).
- البحث عن مصادر القوة لدى النزيل عوضاً عن جوانب القصور لديه.
- تشجيع النزيل على المشاركة في تطوير البرامج المقدمة.
- وضع خطة لتطوير قدرات النزلاء بصورة فردية، أي أن كل نزيل له خطة خاصة به.
- مراعاة العدل والواقعية في تطبيق البرامج التعليمية.
- ربط النزيل بأسرته ومجتمعه المحلي.
- تنويع البرامج التعليمية بحيث تحقق رغبات النزلاء ومراعاة احتياجات المجتمع من مختلف التخصصات.

٣ .٥ البرامج التعليمية والتأهيلية

تهدف البرامج التعليمية على مساعدة نزلاء المؤسسات العقابيةعلى إزالة سمة التعليم المنخفض والنشاط الإجرامي وذلك من خلال تزويدهم

بالمعرفة والمهارات اللازمة للمساعدة على تهيئة فرص النجاح في الحياة خارج السجن بعد الإفراج عنهم. وتهدف البرامج التعليمية على مساعدة النزلاء على تنمية مهارة علاج المشكلات التي يمكن أن تصادفهم داخل وخارج السجن، وكذلك مساعدتهم على القدرة في اتخاذ القرار السليم (Correctional Educational Association 1996).

٣ .٦ نظام السجن الهولندي

تعالج نظم السجون بهولندا السلبيات التي يمكن أن تلحق بنزلاء المؤسسات العقابية نتيجة لدخولهم تلك المؤسسات، ولقد وضعت مجموعة من القواعد التي تحكم نظم التعامل مع النزلاء، وهي على النحو التالي :

- العمل على جعل الحياة اليومية داخل المؤسسات العقابية شبية بالحياة اليومية خارج السجن قدر الإمكان. فيحق لهم الحصول على جميع احتياجاتهم الشخصية، وأن يرتدوا ملابسهم المعتادين عليها قبل دخولهم السجن، ويتمتعوا بجميع حقوقهم الإنسانية، حق الزيارات الأسرية (تتاح تبعاً لسلوك النزيل وخطورته الأمنية).
- توفير فرص الاتصال للنزلاء بالآخرين ومؤسسات المجتمع المختلفة، وحقهم في ممارسة الأنشطة الخارجية كالمشاركة في الانتخابات، وفتح مكاتب ومزوالة أي نشاط لا يتعارض مع سياسة السجن، ومقابلة أسرهم ومختلف الزوار بصورة كريمة لا تخدش كيانهم أو تؤثر في زوارهم.
- متابعة الإجراءات الإدارية داخل المؤسسات العقابية، والتحقق من عدم سوء استخدام السلطة.
- مشاركة النزلاء في توفير احتياجاتهم داخل المؤسسة كإعداد الطعام، وغسيل ملابسهم، وتوفير الاحتياجات الضرورية.

- مساعدة النزلاء على مهارة تحمل المسؤولية من خلال المشاركة في أنشطة وبرامج المؤسسة المختلفة.
- عدم التدخل من قبل الإدارة في الشؤون اليومية للنزلاء قدر الإمكان، ومساعدتهم على تنمية مهارة اتخاذ القرارات (هذا الأسلوب سوف يساعد على تخفيف مستوى العنف لدى النزلاء).
- يجب تصميم البرامج التعليمية بما يتوافق مع احتياجات النزيل ومتطلبات المجتمع.

٣ .٧ التعليم في سجون إنجلترا

يقوم برنامج التعليم والتدريب في السجون الإنجليزية بتقديم خدماته تحت مظلة وزارة العدل، وتعمل الوزارة على تقييم تلك البرامج من خلال:

- القيام بالقياسات لتحديد مستوى وأساليب المهارات المطبقة.
- تقييم التحصيل في السابق وتحديد الخطط المستقبلية للبرامج التعليمية والتخطيط للأهداف ومراجعتها.
- تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها (هذا الأسلوب مهم جداً في المجتمع العربي، حيث إن تعلم اللغة العربية سوف يساعد في قراءة القرآن الكريم وكذلك توصيل الرسالة التربوية بشكل يسير).
- استخدام وسائل المعرفة الحديثة والاتصالات.
- تطبيق برامج اجتماعية مثل مهارات الحياة، التوعية الصحية، التعرف على أخطار المخدرات والكحول، ومهارات الاتصال.
- ضمان الجودة في البرامج الاجتماعية المطبقة في المؤسسات العقابية.

٣ .٨ برامج الرعاية قبل الإفراج

تعد عملية الإفراج من أهم المواقف التي تحيط بأي نزيل، فهو سوف يخرج للمجتمع مرة أخرى، وسوف يواجه مواقف ربما لا يكون قد أعد للتعامل معها.

ويقوم برنامج إعداد النزلاء قبل الإفراج عنهم على مجموعة من الاعتبارات هي:

- يعمل برنامج الرعاية قبل الإفراج على تقديم محاضرات في التنمية للقدرات الذاتية، والرعاية الفردية، والمهارات المعيشية، والتخطيط الذاتي، وذلك للمساعدة في التأقلم للحياة الخارجية، وقد تم تطبيق البرنامج على (١٦٠) سجيناً لم يترك البرنامج سوى (٨٪) منهم.
- يمتد البرنامج إلى مرحلة ما بعد الإفراج، فالبرنامج يهدف إلى مساعدة النزلاء على الاندماج الاجتماعي والتربوي.
- استمرار تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم تستمر بعد الإفراج.

٣ .٩ التعليم كوسيلة لمنع الجريمة

تبين الدراسات أن التعليم الجيد واحد من أكثر العوامل تأثيراً في منع الجريمة، إن الخبرات والمهارات التعليمية تعمل على منع صغار السن من ارتكاب الجريمة، ومن جانب آخر تساهم تلك الخبرات والمهارات التعليمية في التقليل من احتمالية العودة إلى الجريمة من الذين سبق الإفراج عنهم. ولعل ذلك من الأهمية بمكان إذا عرفنا أن النسبة العظمى من المجرمين تأتي من الطبقات المتوسطة الدخل التي تتصف بانخفاض الدخل.

٣ . ١٠ تجربة المملكة العربية السعودية

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التعليم في المؤسسات العقابية من التجارب الرائدة والمؤثرة في نتائجها على النزيل في المقام الأول وعلى المجتمع في المقام الثاني . ويستند برنامج التعليم في المؤسسات العقابية والسجون في المملكة العربية السعودية على تحفيظ القرآن، وربط ذلك بتسهيلات في الإفراج، فمن يحفظ القرآن يحصل على تخفيض في مدة العقوب يتماشى مع ما حفظه . كما أن البرنامج لا يضمن أن من يحفظ القرآن سوف يستقيم لكن احتمالية الاستقامة أكثر من الذين لا يلتحقون بالبرنامج .

٣ . ١١البرنامج المقترح لأداء الأخصائي الاجتماعي

٣ .١١ .١الأخصائي الاجتماعي والتعليم في المؤسسات العقابية

لعل الوضع الراهن للمؤسسات العقابية لا يتيح المجال أمام إبراز الدور المنوط بالأخصائي الاجتماعي أو الدور المتوقع منه، ولوضع تصور لهذا الدور يجب إلقاء الضوء على الوضع الراهن الذي يتمثل فيما يلي :

- أن فرص التعليم المتاحة مرتبطة بالامكانات الخاصة بالمؤسسات العقابية .
- أن ما هو متوفر من قدرات لا يوفر فرص التعليم لكافة المتقدمين للتعلم .
- ان البرامج التعليمية المتاحة لا تتعدى مراحل محو الأمية والتعليم الأولى .
- تضارب السلطات بين إدارة المؤسسات العقابية وبين القائمين على تنفيذ البرامج التعليمية .

- عدم إدراك إدارات المؤسسات لأهمية الدور المنوط بالأخصائي الاجتماعي في مجال تحقيق أكبر قدر من كفاءة لتلك البرامج .
- تكليف الأخصائي الاجتماعي بأعمال لا تمت بصلة لما هو متوقع القيام به .
- عدم وجود تنظيمات في تلك المؤسسات تنظم تطبيق البرامج التعليمية .
- ضعف الإمكانات المالية للمؤسسات العقابية بصفة عامة وما هو مخصص للبرامج التعليمية جعل من تعميم تلك البرامج صعوبة إن لم يكن من المتعذر تنفيذها .

تلك لمحة عن واقع التعليم في بعض المؤسسات العقابية في المجتمع العربي، وبمقارنة ما يتم من تطبيق للبرامج التعليمية في المؤسسات العقابية في الغرب عموماً يجعل من المتعذر المقارنة، كما يتعذر وضع تصور لبرامج يمكن تطبيقها في المؤسسات العقابية العربية، غير أننا هنا نضع تصوراً عاماً يمكن التعامل معه في ظل الظروف الراهنة. هذا بالإضافة إلى أن أغلب المؤسسات العقابية موصدة الأبواب، أما الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تثمر في التعرف على الواقع الفعلي للمؤسسات العقابية، وتحديد للقدرات والإمكانات الخاصة بتلك المؤسسات العقابية .

٣ .١١ . ٢ الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات العقابية

يتطلب من الأخصائي الاجتماعي القيام بمجموعة من الأدوار ضمن الدور المنوطة به المؤسسات العقابية، هذه الأدوار ليست هي الأدوار المثالية ولكن ما يمكن القيام به مع هذا الوضع الراهن، تلك الأدوار تأتي على النحو الآتي :

ـ دور الأخصائي الاجتماعي مع النزلاء :

لعل هذا الدور من الأهمية بمكان بحيث يأخذ نصيباً كبيراً من جهد الأخصائي الاجتماعي، ويتضمن هذا الدور العمليات التالية :

ـ التعرف على خصائص جميع النزلاء الاجتماعية .

ـ التعرف على مدد العقوبة ونوع الجريمة لجميع النزلاء .

ـ التعرف على مستويات النزلاء التعليمية .

ـ مدى علاقة النزيل بأسرته .

بعد تكوين ملف كامل عن طريق دراسة الحالة يصبح من السهل وضع برنامج خاص لكل نزيل . بعد ذلك يضع الأخصائي خطة العمل مع كل نزيل على حده، مراعياً ظروف النزيل الفردية والمجتمعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب مراعاة الظروف النفسية لكل نزيل، ومدى تقبله للوضع الجديد الذي يعيشه في المؤسسة العقابية .

ـ دور الأخصائي الاجتماعي وإدارة المؤسسة العقابية :

يعد هذا الدور من أصعب الأدوار التي يمكن أن يقوم بها، فالأخصائي يجب أن يراعي أن جميع القرارات التي تصدر في المؤسسة العقابية مصدرها في المقام الأول والأخير هو إدارة المؤسسة . هذا من جانب ومن جانب آخر فإن تطبيق أي برنامج يجب أن يحصل على موافقة مسبقة من قبل إدارة السجن، من هنا فإن مهارة الأخصائي في كسب إدارة السجن تعد العملية الأساسية التي يجب أن يقوم بها الأخصائي من خلال ما يلي :

ـ إطلاع إدارة السجن على جميع البرامج التعليمية ومحاولة الوصول إلى موافقتها على تلك البرامج .

- توعية إدارة السجن عن أهمية البرامج التعليمية ومدى مساهمتها في تخفيف مستويات العنف بين النزلاء.
- إشراك إدارة السجن في التخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية، والبدء بتطبيق تلك البرامج على الأفراد في الإدارة الذين ينخفض مستوى التعليم لديهم.

- الأخصائي الاجتماعي والمجتمع المحلي :

قد يواجه الأخصائي الاجتماعي مشكلة في تطبيق البرامج التعليمية نظراً لضعف القدرات والإمكانات في المؤسسة العقابية، هذاالموقف يجب ألا يحبط الأخصائي الاجتماعي من القيام بدوره المتوقع منه، لذا يجب أن يقوم بدوره كمنظم للمجتمع وذلك بالعمل على توظيف قدرات المجتمع المحلي لتحقيق برامج المؤسسة التعليمية. ويعد هذا العمل من الأعمال الرئيسة التي يصعب على إدارة المؤسسة العقابية القيام بها نظراً لتخصص وطبيعة ومهام الإدارة. فتوظف قدرات المجتمع لتحقيق أهداف الأخصائي الاجتماعي في تطبيق البرامج التعليمية سوف يساعد في علاج مشكلة ضعف إمكانات المؤسسة العقابية المالية.

- الأخصائي الاجتماعي وأسرة النزيل :

على الرغم من أن النزيل بعيد عن أسرته إلا أن ارتباطه بها يظل قوياً، من هذا المنطلق على الأخصائي أن يستغل ذلك في صالح إقناع النزيل بالالتحاق بالبرنامج التعليمي المناسب له. ويتم ذلك عن طريق مقابلة أقرب أفراد أسرة النزيل وجعلهم جزءاً من خطة العمل مع النزيل.

المراجع

المراجـــع

Newman, Anabel, Putting America,s Illiterate Behind Bars, (Net).

Judson Paul, Durham Network, One-line Edition, Paul.Juson@Durham.Anglican.Org.

Council of Europe, Committee of Ministers, Education in Prison, 1990, (Internet).